آفَاق ثقَافيَّة

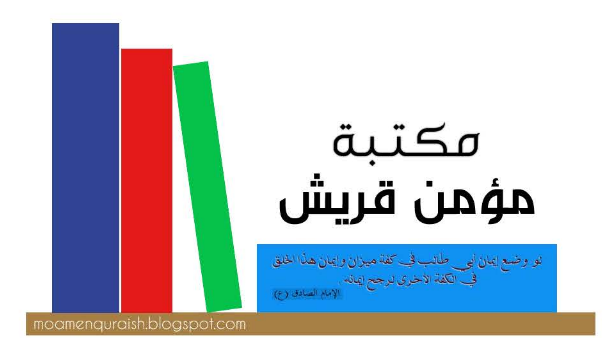
06



# أنسنة العلاقة

## بين الدين و الدولة والمجتمع

علي آل طالب


مكتبة
مؤمن قريش
لو وضع إيمان أبي طالب في كفة ميزان وإيمان هذا الخلق في الكفة الاخرى لرجح إيمانه .
الإمام الصادق (ع)
moamenquraish.blogspot.com

# أنسنة العلاقة

## بين الدّين والدّولة والمجتمع

علي آل طالب

ⓒ علي بن حسين آل طالب، ١٤٣١هـ
*فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر*

آل طالب، علي بن حسين
أنسنة العلاقة بين الدين والدولة والمجتمع / علي بن حسين آل طالب – سيهات ، ١٤٣١هـ
.. ص ؛ .. سم

ردمك: ٢ – ٤٠٤٥ – ٠٠ – ٦٠٣ – ٩٧٨
١- الإسلام والمجتمع ٢- المجتمع المدني
٣- الدين والدولة

أ. العنوان
ديوي ٣٠١,٥٩٢ ١٣١ / ١٤٣١

رقم الإيداع: ١٣١ / ١٤٣١
ردمك: ٢ – ٤٠٤٥ – ٠٠ – ٦٠٣ – ٩٧٨


بسم الله الرحمن الرحيم

# تمهيد

يبدو أن فلسفة الجدل الدائر بين ثنائية الدين والدولة لها امتيازها الخاص في تشكيل الوعي العربي وواقع الفعل معًا، فهي إن لم تكن أصيلة بالنسبة لنمط التفكير الإنساني باعتباره العام، فهي بالضرورة تكون محل اشتغال بالنسبة للوجدان العربي الممتد زمانيًّا ومكانيًّا، خاصة والمجتمعات الإسلاميّة والعربية تتحين التغيير إلى ما يستعيد مكانتها التاريخيّة والحضارية؛ استعدادًا للدخول في نسق الفعل الديمقراطي ما استطاعت إلى ذلك سبيلا. يأتي مثل هذا القول وتمظهرات الانكماش اللافت والسريع للهيمنة الأمريكية وبروز قوى إستراتيجية واقتصادية أخرى، فالقلق يسود الدوائر الرسميّة والشعبيّة في أمريكا وغيرها منذ أن نشر تقرير للاستخبارات الأمريكية يحذر؛ من أن أمريكا في طريقها إلى أن تفقد هيمنتها بحلول العام ٢٠٢٥م وصعود بلدان أخرى كالصين والهند

وروسيا، والملفت ما أشار إليه التقرير إليه أيضًا بأن العالم سـيدخل في موجة صراعات حادة على الماء والغذاء والطاقة، بل ويتعاظم خطر الإرهابيين فيما إن تمكنوا من الحصول على أسلحة نووية! وما زالت منظمـة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ومن خلالها تقاريرها تشـير إلى استمرار الأزمة الكارثيّة الماليّة إلى أمد؛ ليس بالقصير حتى يستعيد النظام المالـي العالمي توازنه من جديد؛ هذا إذا ما توافرت خطة متكاملة لذلك.

بالتالي على العالم العربي والإسـلامي أن ينتهز هذه الفرصة لإعادة الحسـابات مـن جديد؛ من أجل أن يحسم صراعه مع التخلف، فإن كانت الأمور وفي وقت من الأوقات تسـير في خط واحـد مع المواربة للسياسـات الاسـتبدادية والشـمولية التـي أغرقت مجتمعاتهـا في مسـتنقعات التراجع والاسـتهلاك، فإن مـا يحدث اليوم مـن تغييرات اسـتراتيجية في موازيـن القـوى الكونيّة، فإن ولا شـك سيسـاهم في تعميق الأزمة بشـكل أكبر إذا لـم تبادر أنظمة العالم العربي والإسلامي في مصالحة شعوبها عبر وثاق الفعل الديمقراطـي بمتطلباته كافة، أي بناء الدولة ومقوماتها الحضارية؛ لأنها الضمانة للتكاتف والتوحد أمام طوفان التغيير القادم، ليعبر عن إرادة

ديمقراطيّة عربية قوية؛ ولأن يكون التغيير بيدي لا بيد عمر!. فليس ثمة أفضل من هذا الوقت بالنسبة للعالم العربي والإسلامي لكي تتوافق قواه الداخلية والخارجية في اتساق مشترك يمنحها القدرة للدخول في عالم جديد، بحيث يكون هذا العالم قادرًا للانضواء مع صانعي الفعل الحضاري بكل شرف.

ومما لا يدع مجالا للشك وبالعودة إلى جدل الثنائية وتجاذبها، فإنها تبقى محل اشتباك مستديم لدى الذاكرة المعرفيّة المعاصرة، بمعنى ومن خلال هذا السياق جاءت محاولات فكريّة عديدة للمقاربة الموضوعيّة ما بين الدين والدولة وقياس مواطن الاشتغال ما بينهما، بمعنى أن معظم هذه المحاولات وإن لم تخرج من أطرها النظرية، فهي بشكل أو بآخر تُعد أشبه ما يكون بمحطات جدلية تسهم في إعادة إنتاج الواقع بشكل مكثف ومستمر، إذ لا يقتصر الأمر على ما تفرضه طبيعة العلاقة بصفتها العامة، بقدر ما نخلص من معالجات محاكيّة لطبيعة الواقع العربي وتشكيلاته المتداخلة، إلى الحد الذي يؤسس إلى حياة جديدة للإنسان العربي المعاصر، تأتي انعكاسًا عن منظومة متماسكة للدولة الحديثة بكل أبعادها السياسيّة، خاصةً وجذوة اللهاث تُجاه الديمقراطيّة صارت الهاجس لمثل هذه المجتمعات،

والتي باتت تواقة لنظام سياسـي حديث، يكفل لها وجودهـا الحضـاري والتاريخي، في ظـل متغيرات كونيّة عظيمة، لا سـيّما والنظام الرأسمالي ما يفتأ يترنـح أثر الأزمـة الاقتصاديـة الشـديدة، والتي لا يُعتقد أن تسـترد معظم الـدول الدائرة حول فلكها عافيتهـا على المدى القصير، مما يؤشـر إلى دخول العالم كله في مخاض اللاستقرار.

ولعـلّ ذلـك يطول حتـى تتضح معالـم الرؤية الجديدة لنظام متعدد الأقطاب - ولا تُستثنى أمريكا من جملة هذا التعدد - بعد موجة شهدت من خلالها تراجـع لنظـام الليبراليّة الغربيـة. وكل ذلك ما من شـأنه أن يُدخـلِ العالـم العربي فـي دهاليز أخرى تكون أشـد إرباكًا وتعقيـدًا. ولأن التغييـر يُعد من السـنن الظاهراتيّة، فبقاء الحال مـن المُحال، إلا أن إيماننـا بالتغييـر وقناعتنا بـه هو أكثـر أهميّة من التغيير نفسـه، بمعنى أن الوعي ينبغي أن يُرسـخ لدينا قناعـة الفعل الثقافي الـدؤوب الذي لا يصمد إلا بتفاعل الشـريحة المتوسـطة على نحو موازٍ مع الحـراك الذي يأخـذ طابعًا نخبويًا على المسـتويَين الثقافي والسياسي.

# جدليّة الدِّين والسياسة

لا شك أن الفكر الإسلامي مر بمراحل عديدة إزاء موقفه من الغرب، بدأ بما اصطلح تسميته بالفكر الإصلاحي بعد عملية اتصال وثيقة ما بين الشرق والغرب، حيث كان أبرز رواده الطهطاوي وجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وغيرهم، شهدت هذه المرحلة حالات من النقد والمراجعة للذات، وتواصلت حتى انتهى بها المطاف إلى آخرين كـ «سيد قطب ومصطفى السباعي» اللذين ساهما بشكل جلي في دفع مسيرة الإصلاح، فقد كتب سيد قطب في العدالة الاجتماعيّة، وخاض السباعي مناقشات عديدة عندما طرح اشتراكيّة الإسلام، وكل ذلك كان في مرحلة ما قبل الاستقلال والتي يُعد حراكها المعرفي بمثابة ترهص إلى مرحلة جديدة؛ أي نشوء الدولة الوطنيّة تأسيسًا لفكرة أن الإسلام «دين ودولة» وكان ذلك في منتصف الستينات من القرن الماضي، حيث طرأ على مستوى الفكر الإسلامي مفاهيم جديدة

كمفهـوم «الحاكميّـة» أو «الصحـوة» أو «الإسـلام والحل» حتى أطلق نعت الأسلمة على الأدب والمسرح والإعلام وغيرها.

ومفهوم الحاكميّة في الفكر الإسـلامي الحركي المعاصر يعـود إلى الداعيـة أبو الأعلـى المودودي مؤسـس الجماعة الإسـلامية فـي باكسـتان، وقد اسـتلهم سـيد قطب مؤسـس الإخوان المسلمين، وتتلخص الحاكميّة في الدولة الثيوقراطيّة والقائمة على عقـد الصلة بين مفهومي القانون الإسـلامي والدسـتور، وبالرغم من تغايـر الفهم تجاه مفهوم الحاكميّـة، إلا أن معظم الحركات الإسـلاميّة وعلى رأسـها حركة الإخوان المسـلمين وبعـد أن تلقفتها كمفهوم جعلها تنزح إلى مواقع متقدمة من المواجهة مع النظم السياسـية المعاصرة. بعد أن أكسـبتهم نزعتهـم للحاكميّـة قداسـة التحرك فـي مجاهدة الحكومـات باعتبارها سـلطات مفقودة الشـرعيّة، باعتبار أن الشـرع والحاكميّة حقان خالصان للّه عزّ وجلّ، بالتالي تصبح الديمقراطيّة بوصفها الوظيفي انقلابًا على الشرعيّة المقدسة ومرسخةً للعلمانيّة، حيث فصل الدين عن السياسة.

وبالعـودة للتاريخ وفي بدايـة العصرين الأموي والعباسـي نلحـظ الغيـاب الواضح لمفهـوم الدولة

بشكلها التكاملي، والذي ساهم بشكل كبير في إطلاق التأويلات المتعددة تُجاه مفهوم الدولة، فيما يتعلق بالاتجاهين السياسي والديني، فكما تميل بعض النخب المعرفيّة إلى أن الإسلام: دين ودولة، مصحف وسيف، حكم وقضاء. أي الإسلام السياسي وهذا ما ذهب إليه الشيخ حسن البنا، فأيضًا هناك من كان على نحو مختلف مع هذه الرؤية، مشترطًا نهوض العالم الإسلامي بفصل الدين عن الدولة، وجعله أمرًا خاصًا بين العبد وربه، منطلقين من رؤية ليبراليّة تعزى تخلف العالم العربي إلى الاستبداد.

ومن هنا بدأت المحاولات ولا تزال لفك الاشتباك الدائر، والتأسيس لرؤية حديثة تنسجم ومعطيات الدولة المعاصرة والحديثة. فذهبت هذه المحاولات للبحث عمّا يؤانس ويوافق ما بين الدين والدولة على ادعاء أن هذه الأخيرة بالإمكان توظيف الأداء لديها ينصب في رعاية الدِّين وحمايته، فلا ندري مثل هذا القول هل يستمد طاقته من بحث تفصيلي للتأريخ السياسي أم هو مجرد تسليم للأمر الواقع فلا سبيل للمعالجة إلا بالتوافق والتساكن فيما بينهما!.

يبدو أن العالم العربي والإسلامي محكوم عليه بالعزلة والانكفاء، فإذا ما أراد أن يتعاطى رهانات الحاضر عليه أن يعود إلى دفاتر الماضي للبحث عن

تجربة تكون بالنسبة إليه كطوق نجاة من غرق محتم، إلا أنه ما أن يفكر بالعودة، فهو يضل طريق العودة للحاضر من جديد؛ نتيجة ارتطامه بالعديد من المستغلقات سواء كانت من نتاج الماضي أو من خلال مكتسبات صيرورة الحاضر. فلا تثريب للاندفاع تجاه الدولة الحديثة وبكل المقاسات والمعايير، لكن الهوة واسعة الاتساع ما بين المثال والواقع، وما بين فكرة الحلم، فكرة الدولة الإسلاميّة المثاليّة وواقع الأزمات والتحديات المحدقة بالإنسان العربي، فالدولة الإسلاميّة التي تناسل نمطها وفق الدولة العربية القديمة - الأموية والعباسيّة - على الرغم من احتضانها للوجود الإسلامي على امتداد القرون الثلاثة الماضية، إلا أنها لم تتمكن من رسم تصور للمشروع الحقيقي للدولة حسب المواصفات الحضارية، حيث الحرية والعدالة والمساواة، وفضاءات الحوار والتسامح والعيش المشترك.

وفي المقابل النظرة المختلفة المعززة لفكرة الفصل بين الدِّين والسياسة، باعتبار أن هذه الأخيرة ما هي إلا جهدٌ بشريٌ لا تحمل أي طابع من القداسة، كما أن الدِّين وفق هذه النظرة يكون دينًا خاصًا بين العبد وربه، وهذا على العكس من فكرة أن الدِّين الإسلامي دينٌ للأمة بشكل عام. وفي هذا السياق

تبدو العلمانيّة أحد مفاتيح الحل لأزمة عميقة تعيشها مجتمعاتنـا العربية، على اعتبـار أن الوضع العربي الراهن بات بأمس الحاجة لترسـيخ مفاهيم الحرية والمواطنة والحداثة تجسيدًا للرؤية العصرية والتي ليس شـغلها الشـاغل هو عزل الدِّين عن السياسة كنسـخة كربونية من التجربة العلمانيّة التي سادت أوربا منـذ ثلاثة قرون وأكثر، إنما المسـألة منوطة بتكريـس السـلوك المُحفـز للبحث عن إشـكاليات التغاير والتباين لتشـخيصها ومحاولة الانفتاح على كل مفاصلهـا الدقيقة، إذ لا وجـه للتعارض ما بين الدين وما يتوسـله الإنسـان العربي المعاصرة من معطيـات تمنحـه كل الفرصـة للتزود بمكتسـبات العلوم الإنسـانيّة والاجتماعيّة ومدى انسـجامها مع فضاءات العالم الحديث.

نعتقد أن الإسلام بوصفه دينا متحركا في الفهم خاصة فيما يتعلق بالأمـور التطبيقيّة، فإن الأمر لا يعـدو مختلفًا بالنسـبة للعلمانيّـة أو الديمقراطيّة أو الحداثة بكل تفاصيلها، مع الفارق النسـبي لهذه الأيديولوجيات ذات الأثر البشـري. فليس بمستغرب أن تتماهى ثقافة سـلوكية ما بيـن الجهتين: الدين الإسلامي والحداثة ومكوناتها المعاصرة. لتصبح مثل هذه الثقافة إطارًا فكريًا ملائمًا للفعل الديمقراطي.

وأعتقد بأن التجاذب هذا يكشف عن نظرتين اثنتين: الحاكميّة والعلمانيّة إزاء مفهوم الدولة. بين الدولة المستبدة والدولة العلمانية. ومحاولة قياس كل تجربة بصورة موضوعيّة، كذلك ما تعكسه من آثار على الفعل الإنساني. وفي هذا الصدد ليس من المقبول أن يكون الدين «الأممي» ألعوبة حسب الهوى السياسي، في الوقت الذي يشدد ابن خلدون مثلا على أن وظيفة الدولة تكمن في حفظ الدين وسياسة الدنيا، وليس من المقبول أيضًا التقيّد بصورة نمطيّة تختزل مفهوم الدولة في الانعزال والانكفاء بمبرر المحافظة على الدِّين، وفق المنطق الراديكالي، أن هذا الإنسان مرتهنٌ للفهم البشري الواحد للدين، أي التعامل معه باعتباره آلة صماء تعيش الحاضر بعقليّة الماضي!.

ولو عدنا لجدليّة العلاقة بين الشأن السياسي والديني انطلاقًا من الأزل اللاهوتي وربط ذلك بتاريخيّة الفعل الاجتماعي وما يشهد هذا الفضاء من تنافس حاد بين السياسي من جهة والديني من جهة أخرى، أي السلطة السياسية والدينية، فلا وجه للغرابة إن أسفرت النتائج وحسب السيرورة التاريخية أن السياسي كان متألقًا حين خرجه عن إطار الدين، ففي أوروبا مثلا وفي القرون الوسطى بالتحديد، أي

في الفترة التي لم تتشكل الدولة بعد حسب المفهوم العلماني، والتي شهدت ترهصًا كبيرًا نتيجة لتداخل حقائب العمل ما بين الدِّيني والسياسي حينها، وقد كان للتو يطور هذا الأخير قاعدته المعرفيّة إزاء استقلاله عن الكنيسة، خاصة وأنه قبل أن يتجه للسياسة كان متدينًا، والزمان ساهم بشكل كبير في إثبات عجزه لإدارة الشؤون السياسية بعقلية رجل الدين والكنيسة، مما جعل من رجال الدين أنفسهم اللجوء إجبارًا على إعادة النظر بمواقعهم تجاه الحكم السياسي باعتباره غير مستقر ويتطلب المتابعة والبت الآني في شؤون الناس.

حتى جاءت العلمانيّة كحل اعتباري لفض هذا الاشتباك الذي لم يكن على صعيد المعرفة فحسب، بل بلغ إلى حد إراقة الدماء وكثرة التضحيات. وقد تشكلت على إثر ذلك الحدود ما بين السلطة الزمنية (=السياسية) والسلطة الروحية (=الدينية). وما كان ذلك ليحدث لولا حالة الارتخاء إزاء التشكل التدريجي ما بين الطرفين خاصة الديني منه، يتجلى الأمر عندما أظهرت البابوية من جانبها خصوصية دورها تجاه الإمبراطورية بإعلانها للمصدر الشعبي بصلاحيات الأمير وفق شرعة الكنيسة والأصل الإلهي. بمعنى أن النتيجة التي توصل إليها الغرب

تجاه فكـرة العلمنة بأن السـلطة السياسـية تتولد من رحم التفاعل الاجتماعي، بينما الكنيسـة، فهي مجموعة مكونة من رجال دين يتسمون بالروحانية، بـل ودورهم لا يتعـدى ذلك، فالعلمانيّـة على هذا الأساس تمييز بين إرادة اللّه وإرادة الإنسان.

فالعلمانيّـة باعتبارهـا الأيديولوجي لا يمكن أن تكون في مقابل النص الديني إنما هي فكرة تولدت من رحم التجربة البشـرية في أوروبـا وقد تبلورت بصورة تدريجية، فهي على هذا الاعتبار أعطت الدولة حصتها في شؤونها التدبيرية في إدارة المجتمع بكل تشكلاته الاثنيّة والمذهبية والفكرية، وذلك بالقضاء على كل ما يشي بالتناقضات والنزاعات والصراعات، والتي هي إفـراز طبيعي لما يحدث اليوم في الواقع الاجتماعي العربي والإسـلامي، وهذا ما يتأكد أيضا في تاريخ الدولة السياسية عند العرب بالذات، فكما يقـول المفكر المغربـي عبداللّه العـروي إن الدولة العربية على طول مسارها التاريخي كانت حريصة جـدًا كلَّ الحـرص على تكريس الصفة الإسـلاميّة بحيـث تنتفي الصفـات الأخـرى كافـة كالمذهبيّة والقبليّة والجنسـيّة، كما أنـه - أي العروي - يرى أن مقولة «الإسـلام دين ودولة» تقوم على واو الربط الدال على التسـاكن بين الدين والدولة وليس على

أساس الاندماج والانصهار. وهذا ما تترجمه معظم الدول الغربية التي بذلت مساعيها الحثيثة للربط ما بين التقدم العلمي وبين الأخلاقيات كالعدالة وسيادة روح القانون.

وبموازاة ذلك يذهب المفكر عبدالوهاب المسيري لإعمال الفكر للبحث عــن نقاط التقاء ما بين الدِّين الإســلامي والعلمانية فيما يتعلــق بمفهوم الدولة، فهو علــى هذا الأســاس لا يُعد العلمانيّة كلها شــرٌ مطلقٌ، خاصة وهو يميّز ما بين «العلمانية الجزئية» وما يسمى «العلمانية الشاملة»، فهذه الأخيرة تطلق اليد للدولة على الدِّين.

بينمــا العلمانيّــة الجزئيــة وهــذا مــا كان يدفع إليه المســيري نفســه بأنها تتموضع فــي المجالين الاقتصــادي والسياســي فــي الوقــت الــذي تتــرك الفرصــة لتحرك القيم الدينية بــكل حرية. وأعتقد أن المشــهد المعاصر لبريطانيا مثلا خير مثال على ذلك، فهو على اعتبار بأنها دولة علمانيّة، لكنها تتيح مبــدأ الحرية للممارســات الدينية، كارتــداء الحجاب بالنسبة للمرأة المسلمة وغيرها. بينما على العكس مــا يحدث اليوم في تركيا الدولــة العلمانيّة بامتياز، والتــي أخرجت بعض الممارســات الدينية - كارتداء الحجاب - مــن طابعها الخاص إلى العام! فالعلمانيّة

إذن، معنية أساسًا بدور الدين في الحياة، وهي تقوم على الفصــل بين الدِّين والمجــال العام، وتلك هي العلمانيــة المعتدلة أو الجزئيــة، والتي تجعل الدين شأنًا خاصًا وشخصيًا وفرديًا.

إنّ حســم الجدل الدائــر لأكثر مــن قرنين حول مفهوم الدولة - باعتبارها وحسب أرسطو هي إحدى التنظيمات البشرية التي تستهدف تحقيق المصلحة والخير الخاص بالبشر - بات اليوم مطلبًا مُلحًا ليس من قبل النخبة فحسب، بل أصبح في متناول الوعي الشعبي والمدني بصورة لافتة، ولأن الدولة - حسب أرسطو - بنتاجها العام هي إحدى التنظيمات البشرية التــي تســتهدف تحقيــق المصلحة والخيــر الخاص بالبشــر، ويعزز ذلك ما يعكــس الإعلام العربي في الآونــة الأخيرة عبــر العديد مــن البرامــج الحوارية فضلا عن المؤتمرات والندوات، إضافة إلى المكونات المدنيّــة والتي وعلى الرغم من أنها في طور البناء، إلا أنها بالإمكان أن تؤســس إلى حراك إيجابي قادم لا محــال، ولا أبالغ إن قلت إن مثل هذه المرحلة التي يمر بها العالم العربي أشبه ما يكون بعنق الزجاجة، حيث التغيير الذي يفرض اشتراطاته.

وإنــه لمــن المســتحيل التقــدم نحــو الحريــة والديمقراطيــة مــن دون الخــروج مــن التناقضــات

الاجتماعيــة العميقــة والقفــز فوق مســألة التميز الديني أو المذهبي أو القومي، على مستويات الحياة العامة والخاصة كافة. وحتى النخبة الذين يتحرزون من النطق بالعلمانيّة خشـية التصنيف أو التهميش والإقصـاء، هم وعــن طريق آخر يتداولــون الفكرة عــن طريق آخــر، وبعناويــن أخرى موجبــة لإحلال الديمقراطيّــة والدولــة المدنيّــة والتــي تحمل في مضامينها كل الاستقلال ما بين السلطة الدينية من جهة والسياسية من جهة أخرى. وإلا ألم يكن مشروع النهضة العربية في فترة من الفترات، بمجمله، قائمًا على مسألة العلمانية والحرية والديمقراطية، مع ما يســتتبع ذلك بالطبع من احترام التعدديات الثقافية والسياسية وحماية حقوق الإنسان؟

يمكننا القول بأن الوقت قد آن لبلورة خطاب نقدي للعلمانيّة على مستوى العالم العربي المضي بدراسة فعليّة تعتمد الجدة والموضوعيّة تجاه هذه التجربة البشــريّة، فمن دون الوصول للنضــج لأهمية الدور الــذي بالإمكان أن تقوم عليه وبه في عملية التغيير والتجديــد لن نصل إلــى نتيجة، خاصــة والعلمانيّة باعتبارهــا الأيديولوجــي تُعد نظامًــا عقلانيًا يقبل المرونة والتطويع دون أن تفقد محتواها وما تتركه من أثــر في الفضاء الاجتماعي في تنظيم العلاقات

ما بين الأفراد والجماعات والمؤسسـات المدنية، وما بينك كل ذلك والدولة، كل ذلك على أساس القانون الذي يسـتمد طاقته من الواقع الاجتماعي، لتستوي أطيـاف المجتمع كافة بمختلـف فئاته بصرف النظر عن عنصر الانتماء للمذهب أو القبيلة أو العرق.

# نحو مجتمع مدني

التقدم الحضاري يستلزم التواصل المثمر على الصعيدين الداخلي والخارجي، واستيعاب لاحق الثقافة السياسية وسابقها، وتمثلها، وإعادة إنتاجها، فهذا هو السمة المميزة للنهوض الحضاري، ولو أدى ذلك إلى قمع الغرائز الأطماعيّة حسب رؤية فرويد. تأسيسًا على ذلك ومن أجل قطع الطريق أمام الدولة الاستبدادية، دولة الإكراه، وكل ما يُكرس ثقافة تمجيد الطاعة العمياء، وللخروج من الأزمة الخانقة بأسرع وقت لا بد من إعادة التقييم للتجارب البشرية فيما يتعلق بمسألة أداء الدولة وتطبيقاتها في إدارة شؤون البلاد والعباد، وما ينعكس من أثر على حراك الشعوب. وليس القياس يأتي في بلورة مفهوم الدولة وإعادة صياغته بقدر ما يكون اتسام سلوك الدولة نفسها بنظام أخلاقي شفّاف وواضح، يتم ترجمته في أدائها وتطبيقاتها، ومداراتها لحاجات الناس ومتطلباتهم، وقد شدد الفيلسوف هيغل

على فكرة الدولة الكليّة الجامعة للفضائل والأخلاق والقادرة على ضمان وحدة المجتمع المدني بمختلف طوائفه ومذاهبه إلى ترجيح المعايير الأخلاقية الخلاّقة.

يأتي مثل هذا الحديث وليست الشريعة الإسلامية بمعزل عن التفكير بما ينفع الناس ويراعى فيها مصالحهم، بل إن أمر الأخلاقيات التي ينبغي أن تتسم بها تصرفات الدولة، فذلك ما يدعو إليه الدِّين. فالدولة تكون هشة إن لم يتجسد فيها نظامٌ أخلاقيُ ليردع فيها حالة التوحش وربما العنف أيضًا، ويقول ماكس فيبر: إن العنف ليس الأداة الطبيعية الوحيدة للدولة، ولكن العنف هو الأداة المميزة لها. والنظام الأخلاقي بالضرورة يعزز مقدرتها للسماح للقوى الاجتماعية كافة بمختلف تنوعاتها بمزاولة حرياتها الطبيعية، أي أن إطلاق الحرية هو بذاته الشرعية لهذه الدولة. وغاية الدولة في الواقع هي الحرية حسب اسبينوزا. عندها يكون فهمنا للدِّين منسجمًا مع طبيعة الحياة، ويكون مفهوم العدل في حالة وئام مع التقدم والتطور، ويكون تقدم الدولة وتطورها مرهون إلى ما تقدمه من خدمات للمجتمع برمته، إذن هي الدولة المدنيّة.

وبغض النظر عن مبدأ الخلاف في الصورة التي

ينبغي أن نخرج بها إزاء مفهوم الدولة الحديثة، سواء كانت تقترب من الدِّين أو تبتعد عنه، فهي لا تكرس الصورة النمطيّة للدولة الإسلاميّة التاريخية، وليست أيضا صورة من الأصل عن دولة المثال في الوقت المعاصر، لا سيّما والعالم برمته لا يزال يكتوي بغلواء التابو الديني، والذي أعاد ساعة الزمن بالعالم العربي والإسلامي للخلف لمئات السنين، إذ انشغل الإنسان العربي بتأمين حياته المادية أكثر منها الحياة ذات الطابع الحيوي.

ولأن الفكر هو حصيلة تفاعل ذهني وجداني مع الواقع، ما برح العقل العربي مُختطفًا للماضي، وبالتالي ليس عليه من شأن ليفكر فيما يعقد الصلة بين الإنسان واللحظة الراهنة وتدبيره لشؤونه في الحياة! بمعنى أن مأزق الفكر العربي المعاصر يكمن في توسلاته بالقراءة المؤدلجة ليس لخزائن التراث في الماضي فحسب، بل للحاضر والمستقبل أيضًا. لكن هذا لا يعني أن نجعل من التجربة الغربية هي المعيار المستوجب للحضارة بقدر ما أن نحاول جاهدين لموآنسة تلك التجربة مع المنحى السيوسولوجي للتأريخ الإسلامي.

بموازاة ذلك تكون الدولة قائمة على القانون المعبر عن المواطنة باعتبارها الجهة الوحيدة المتفق

عليها من جانب المجتمع بكل مكوناته المتعددة، فلا طائفيّـة ولا مذهبيـة ولا قبلية ولا عرقيّـة يُحتكم إليه أمام قانـون المواطنة الذي يحترم الخصوصية للتعدديـات والتنوعـات الاجتماعيّـة كافـة. فالدولة المدنيّة على هذا الأسـاس تكفل حق المواطنة في الانتماء الوطني، ويتسـاوى جميـع المواطنين أمام القانـون، وتضمـن حريـة الاعتقـاد دون محاذير أو قيود.

# دولة الإنسان والمواطنة

وعلى اعتبار العمل بمبدأ المواطنة بوصفه المقوّم المهم من مقومات الدولة المدنيّة، فإن ذلك يواجه تحدٍ كبير بالنسبة لبعض المجتمعات العربية، وذلك قبالة التعددية الاثنيّة والمذهبيّة والطائفية والقبليّة، وأعتقد أن واقع الحال في العراق مثلا يكشف عن ذلك التحدي، وعلى الرغم من وجه التغاير ما بين المكون الاعتقادي كمذهب إسلامي والدولة كمفهوم ينظم الحياة العامة للمجتمع، إلاّ أن ذلك لا يلغي الدور التكميلي ما بين الجهتين واتحادهما في عملية البناء والنهوض، لا سيّما ونحن نمضي مع فكرة مأسسة المجتمع بكل تنوعاته، بمعنى أن تتلاقى الإرادات - الاجتماعيّة والاقتصاديّة والدينيّة والمذهبيّة والعرقيّة والقبليّة كافة - بشتى أشكالها المتعددة في نسقيّة المواطنة وذلك فيما يتعلق بالتمثيل السياسي الداخلي والخارجي بحيث يسود مبدأ بناء الدولة وتعزيز قدرتها على النهوض فيما يتعلق بإدارة البلاد والعباد يكون

تحت مظلة الدولة المدنيّة.

هذا لا يعني تخلي هذه المكونات عن ثوابتها الخاصة ومعتقداتها المؤمنة بها وذلك تحت ضمانة حرية الاعتقاد بقدر ما تدخل هذه المكونات في ميثاق اجتماعي يكون العنوان الأسمى هو المواطن وخضوعه السياسي للوطن، بل للدولة المدنيّة، دولة المؤسسات، المقرة بمبدأ التعدديات، والقائمة على التوافق والتفويض. ولا يخفى أن البعد الديمغرافي في العالم العربي والخليج تحديدًا يلعب دورًا كبيرًا ليس في عملية التداخل والتقارب الناجم عن اطِّراد في التّحدر والأنساب فحسب، بل لما تفرزه طبيعة التوسع والانتشار من تمازج ديني ومذهبي وثقافي لا يقر ولا يعترف بالحدود الجغرافيّة. وكما يبدو هذه طبيعة كونيّة لا تستثنى منها الجماعات كما الأفراد، وهذا مصير الديانات والمذاهب وكذلك الثقافات.

ولأن محور حديثنا يتركز على الإطار المذهبي على وجه التحديد، والذي وإن تماهى مع المعتقدات والأفكار كملاك خاص، إلا أنه يختلف عن ذلك باعتباره محل تجاذب سياسي بالدرجة الأولى، سواء كان في المجتمع الصغير الواحد أو المجتمعات الكبيرة المتعددة، فالمذهبان: السني أو الشيعي - وليس ذلك على سبيل الحصر - لا تحدهما رقعة جغرافية معينة،

فهما في الوقت الذي يكونا أكثرية في بقعة جغرافية ما، يكونا أيضًا أقليّة في بقعة أخرى. ويجدر بنا أن نشير إلى أن المقصود هنا ليس الأكثرية والأقليّة بقدر ما هو المعنى حسب الأثر السياسي ومدى انعكاس ذلك على فعل الدولة، وهذا من شأنه أن يثير تساؤلات عدة، أبرزها: هل الولاء السياسي يكون للمذهب أم للوطن؟

بطبيعة الحال وحسب التشكل الراهن للنظام السياسي في معظم الدول العربية، والتي يغيب عنها العمل بنظام مؤسسات المجتمع المدني أو العمل وفق المشاركة الشعبية في صناعة القرار، أو في عدم اعترافها بقانونيّة ودستوريّة العمل بمبدأ المواطنة، أو الاستئثار الديني والمذهبي بالحكم وقصره على ديانة بعينها أو طائفة بذاتها، كل ذلك ولا شك يساهم في الفوضى، فلا عجب عندها فيما لو غردت طائفة مذهبية بأطرها الخاصة خارج السرب الوطني العام، خاصة وهي أي الطائفة يتملك الشعور بأنها جهة غير مرغوب فيها، مما يهيئ على خيارين: خيار الانعزال مع ذاتها، وخيار الانفتاح على الآخر. ونعني بالآخر هنا الجهة الخارجية المتوافقة أيديولوجيًا وروحيًا. علمًا أن مثل هذه الطائفة ستكون قد خرجت عن النسيج الوطني الداخلي. بالتالي لو أنتجنا سؤالا

فــي هذا الصدد وقلنا، ما هي المدعاة التي تجعل من هذه الطائفــة تنكفئ على ذاتهــا أو تنطلق مع الآخر الموافق أيديولوجيا وكل ذلك خارج النســيج الوطني؟ سيأتي الجواب بكل بســاطة: لإحساس هذه الطائفة بالغربة في أوطانها، بمعنى لا يوجد قانون شفاف ولا وضوح في الرؤية تجاه مفهوم الدولة الراهنة!.

والجديــر بالإشــارة هــي حالــة التخبــط والخلــل الناجمتيــن من عدم مفهــوم الدولــة الراهنة، يجعل مــن هذه الطوائف والمذاهــب محل توظيف للنزاعات وإثارة الفتن من جانب قوى خارجيّة أو داخلية مع فارق النســبة الموضوعية والمعيارية، وأحسب بلاد العراق خير شاهد على ذلك.

لقد حاولــت ولا تزال الولايات المتحــدة الأمريكية وغيرهــا ممــن اجتمعــت مصالحهم على إضــرام نار الفتنــة بيــن الشــيعة والســنة هنــاك؛ للمراهنة في إذكاء الانقســامات بين أبناء المجتمــع الواحد. والحال هــذا يجعل من الــدول المجاورة للعــراق كافة مهددة بالمشكلة نفسها مع تغاير الظروف والبيئة السياسية، وإلا مــا الــذي يجعــل بعــض الدوائــر الدبلوماســيّة السياســية لأمريكا وفي وقت مــن الأوقات عند تفجر الأزمة الطائفية في العراق أن تعزف على سيمفونية التقسيم لمعظم منطقة الشرق الأوسط على أساس

طائفـي أو عرقـي، حيث كانت أمريـكا قد نصّبت من نفسـها ناطقًـا عـن الأقليات المذهبيّة فـي الخليج والسعودية على وجه التحديد على سبيل الضغط على هذه الحكومات، لا لشـيء سوى أن المصلحة تقتضي استخدام مثل هذه الأوراق غير الملتفت إليها من جانب بعض الأنظمة في الخليج. أما اليوم وبعد مجيء باراك أوباما لمقاليد الحكم على الولايات المتحدة الأمريكية، واعتراف الحكومة السابقة بفشلها الذريع في تطبيق مشروعها الكبير في منطقة الشرق الأوسط، إنه ومن المرجـح وبدلا مـن أن تنحو الأنظمـة العربية باتجاه الإصلاح الحقيقي وتبدأ مرحلة مصالحة مع شـعوبها من خـلال تطبيقهـا للفعـل الديمقراطـي، فإن من المتوقع أن تعود الأوضاع لسابق عهدها، وأن تتراخى هـذه الأنظمـة إزاء المشـروع الإصلاحـي خاصة من بعض الدول التي أخذت على نفسها العهود والمواثيق بالمواصلـة في عملية الإصلاح السياسـي التدريجي من أجل التأسـيس لفضاء ديمقراطي حقيقي شـيئا فشيئا. بحيث يكون ذلك عن قناعة داخلية، لتعبر عن تلاحـم حقيقي، تكـون فيه القـوى الاجتماعية كافة على خطٍ موازٍ مع الفعل السياسـي الرسمي لتحقيق ما من شأنه أنْ يؤمن حياة ديمقراطيّة كريمة، وأعتقد هنا تأتـي أهميّة القناعة بالتغيير مـن الداخل وعدم التعويل على الخارج بتاتًا.

يأتي مثل هـذا الحديث والذاكرة السياسـية لدينا تسـتحضر تمظهـرات الابتـزاز الأمريكـي لبعـض الأنظمة العربية للمباشرة في تطبيق برنامج الإصلاح السياسـي، في الوقت الذي أبدت هذه الأنظمة تعاونًا كبيـرًا في تمريـر برنامج احتلال العـراق، صحيح أن حجـم الضغوطـات التـي مارسـتها الإدارة الأمريكية آنذاك لم يصل إلى اسـتخدام القوة، إلا أنها ولا شـك وعبر طرق دبلوماسيّة تارة أو إلتفافيّة تارة أخرى، إلا أنها لم تفلح! ليس لأن أمريكا لا تريد؛ بل لأنها لم تكن جادة فـي الأمر خاصة وبعـد أن وصلت حركة حماس إلـى الحكم من خلال توسـلها بالنهـج الديمقراطي، وحصول الإخوان المسلمين في مصر لأكثر من ٨٠٪ مـن الأصوات. وهـذا ما جعلها - أي أمريـكا - أن تعيد حسـاباتها من جديد وفق ما تقتضيه مصالحها حتى لو تطلب الأمر بقاء الحال السياسي في العالم العربي على ما هو عليه!.

ما ينبغي الالتفات إليه في هذا السياق هو أن مرحلة بوش قد تميزت بسياسات لا يعتقد أن أوباما سيكررها، ليـس لأنه لا يريدها، بل لأن المؤسسـة العسـكرية والأمنيـة وحتى السياسـية في الولايـات المتحدة لن تمررها، ومعها الشارع الأميركي، أعني تلك السياسة القائمـة على التركيز على منطقة الشـرق الأوسـط

لحساب الأجندة الإسرائيلية. وفي سياق آخر ومن باب «مصائب قوم عند قوم فوائد» استنفذت هذه الأنظمة - وفي فترة من الفترات - الطرق والأساليب كافة من أجل توصيل رسالة إلى أمريكا وإقناعها بأن الأمر لم يعد مجرد العمل بالديمقراطيّة، إنما ما يترتب على ذلك من وصول الإسلاميين لمواقع صنع القرار. حتى أن النتائج العملية الانتخابية التي أجريت للمجالس البلدية دورتها الأولى في بلد مثل السعودية أسفرت عن بلوغ شريحة كبيرة من الإسلاميين. فلربما ذلك وغيرها من القضايا ساهم في تخفيف حجم الضغوطات الأمريكية الرامية لتطبيق الديمقراطية والعمل بمشروع الإصلاح السياسي. خلاصة الأمر أن التغيير الداخلي لا بد أن يأتي عن قناعة، وعلى الحكومات العربية أن تبادر هي بنفسها للبدء بمشروع حقيقي يبلور مفهوم الدولة المدنية والحديثة، وليس ذلك من أجل تضييق الخناق لأي تدخلات أو ضغوطات خارجيّة بقدر ما هو قطع الطريق أمام كل ما يؤدي إلى استغلال مواطن الخلل في طبيعة العلاقات ما بين المكونات الاجتماعية، الدينية والمذهبية والطائفية والعرقية كافة وغيرها.

ناهيك عمّا يبشر به الفكر الظلامي التكفيري والذي لا يقتصر في حراكه العنيف على استعداء الآخرين

فحسـب، بل العمـد في إباحة الدم البـريء، بمبرر أن هؤلاء أصحاب بدع وضلالة، وعلى أثر ذلك يستحقون القتل، وهم بذلك يدعون عن اللّه عزّ وجلّ الوكالة في الأرض، وأنهـم الحقيقة المطلقة وما عداهم الباطل المطلق. فإن كانوا قد وجدوا في العراق وأفغانسـتان والجزائر ولبنان سـاحات لتنفيذ مخططاتهم وبصورة ربما لا يتصورها المختصون في شـؤون الإرهاب وما يلمسـونه من تطور ونمو في الطرق والأساليب التي يسـتخدمونها فـي عملياتهم العنفيّة، فهم ولا شـك على مسار صاعد في ابتكار خُططًا وأساليب ترقى في مستوياتها لأساليب والتكتيكات الجيوش النظاميّة.

ولئـلا يفوت العالـم العربي والإسـلامي الالتحاق بقطار التغيير الجذري في ظل تحولات كونيّة جذرية، ليس المطلوب أن تنفرد السياسة العربية لوحدها في تقرير المصير الاستراتيجي، بل لا بد من تهيئة المناخ الداخلي للمجتمع العربي بشـتى أشكاله وأنماطه إلى ميثاق نسقي اجتماعي وفق الرؤية «الدولة المدنيّة»، والأخذ بمبدأ المواطنة القائم على منظومة من القيم الحقوقيـة، والتي من شـأنها تنظيـم العلاقة ما بين «المذهبيـة والطائفية» و»الدولـة». بحيث لا يقتصر الأمر على ذلك فحسـب، بل وتشـمل هذه المنظومة إلى «عقد اجتماعي» بين المكونات الدينية والمذهبية

والفكريـــة كافة فـــي المجتمع الواحد، وهذا ولا شـــك بمجرد العمل به سيكون بمثابة الرافد الواقعي للتغير المطلوب.

إذ لا يصح أبدا أن تستفرد جهة على أخرى بالقرار التاريخي في تقرير حق المصير الحضاري، كما ليس مقبولا أن تشتط أي طائفة عن النسق السياسي تحت أي مبرر أيديولوجي روحاني، وهذا ما أعتقد أنه مكفول من جانب معظم المكونـــات المذهبية والأيديولوجية فـــي الوطن الواحد، بـــل لا أعتقد أن ثمة وجه تعارض قيمي ما بين الأطراف والمســاومة كافة على تشظي الوطـــن. اليـــوم - وبكل صراحـــة - العالم الإســـلامي والعربي بات بأمـــس الحاجة إلى تحديد نقطة تماس مشتركة تحمل بين طياتها برنامجًا جادًا، تجتمع حوله الدولة بكل تفاصيلها من جهة، و المكونات الاجتماعية كافة من جهة أخرى. وهذا ولا شـــك يستوجب التفكير الجاد في بناء الحاضر واستشراف المستقبل، دونما أي إهمال للماضي المشرق منه بالذات.

فكمـــا هو مطلـــوب مـــن المذاهـــب والطوائف في المجتمـــع الواحد للانضمام للمكون السياســـي، أيضا العكس صحيح، بل إن المبادرة من جانب الساسة لها مـــا لها من الإيقاع الســـريع والفاعل في إحداث عملية تغيير حقيقية؛ بغية تحسين مستوى الأداء السياسي

والسلوك الحكومي والارتقاء بفعاليّة مرافق الدولة كافة. وإلا فإن ما ينتظر هذا العالم هو المزيد من التشرذم والتمزق والفوضى العارمة، والمزيد من الخروقات لقضايا حقوق الإنسان وتغييب الحريات والمؤسسات الرقابية المدنيّة. كل ذلك ما من شأنه أن يلقي بظلاله على تكريس طوق العزلة لهذا العالم عن الفعل الحضاري بفقده لتوازنه التأريخي والإنساني؛ ليظل على الهامش كما تجري العادة!.

وما يزيد الأمر تعقيدًا أن بعض الممارسات سواء فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان أو إقصاء حرية الرأي والتعبير والتنكيل بحق الأفراد والمؤسسات الداعية للديمقراطيّة، أو التباطؤ في مشروع الإصلاح السياسي أن تحظى بدعم إقليمي عربي ورسمي كجامعة الدول العربية تحت مبرر أن القضايا السياسية والإنسانية ينبغي حسمها في أطرها الداخليّة، إذ لا ينبغي تدويلها بأي شكل من الأشكال! بهذا - من حيث نشعر أو لا نشعر - نعود بالدولة لموقعها الاستبدادي والاستئثاري، وتكون الشعوب خارج اللعبة على الصعيدين الداخلي والخارجي.

# خلاصة القول

في نهاية المطاف: لا مساومة على الدِّين والوطن، ولا على الأخذ بأسباب الحداثة والتطوير، ولا على إخضاع الذاكرة والسلوك والنظام المعرفي لعمليّة تقييم جادة، ولا على القناعة بالتغيير نحو الديمقراطية وإعادة تشكيل مفهوم الدولة وفق النظم الحديثة؛ عملا ومن حيث المبدأ بالرؤية القائلة بالعلمانيّة الجزئية. وبالخروج من مثال فلسفة الروحانيات والتصوّف والدخول إلى نسقيّة سوق العمل برؤية تكامليّة، فكما هو من غير المقبول أن تنفلت جهة ما - مذهبية أو طائفية أو عرقية أو قبلية - عن المنظومة السياسية في الوطن الواحد، أيضا من غير اللائق أن تبقى الدولة بعيدة كل البعد عن مجتمعها بانكفائها في صورة نمطيّة تقليدية تحول مع مرور الزمن إلى نموذج مثالي مسبغًا بالقداسة، وبالتالي ما على الشعوب العربية إلا التفكير ضمن هذا الصندوق المغلق وحسب!.

علي آل طالب

a.altaleb@yahoo.com

المملكة العربية السعودية

جولاي 2010م